



2026-03-31

## Analyzing the Impact of Applying IPSAS 42 on Social Benefits in Enhancing Reporting Quality and Promoting Financial Sustainability


Burhan Hussein Khalaf Al-Rawi

*University of Mosul, College of Computer Sciences and Mathematics, burhan.h.k@uomosul.edu.iq*

Hasan Saleh Yusuf Al-Bajari

*University of Mosul, College of Administration and Economics, Lecturer/Instructor at the College*

Follow this and additional works at: <https://muthjaes.researchcommons.org/mjaes>

 Part of the [Accounting Commons](#), [Business Administration, Management, and Operations Commons](#), [Finance Commons](#), [Operations and Supply Chain Management Commons](#), and the [Public Administration Commons](#)

### Recommended Citation

Al-Rawi, Burhan Hussein Khalaf and Al-Bajari, Hasan Saleh Yusuf (2026) "Analyzing the Impact of Applying IPSAS 42 on Social Benefits in Enhancing Reporting Quality and Promoting Financial Sustainability," *Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences*: Vol. 16 : Iss. 1 , Article 4. Available at:

This Article is brought to you for free and open access by Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences. It has been accepted for inclusion in Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences by an authorized editor of Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences. For more information, please contact [Mjaes@mu.edu.iq](mailto:Mjaes@mu.edu.iq).

# Analyzing the Impact of Applying IPSAS 42 on Social Benefits in Enhancing Reporting Quality and Promoting Financial Sustainability

Burhan Hussein Khalaf Al-Rawi<sup>1,\*</sup>, Hasan Saleh Yusuf Al-Bajari<sup>2</sup>

<sup>1</sup>University of Mosul, College of Computer Sciences and Mathematics

<sup>2</sup>University of Mosul, College of Administration and Economics, Lecturer/Instructor at the College

## ABSTRACT

The study aims to explore the impact of applying IPSAS 42 on social benefits in enhancing the efficiency of financial reporting and strengthening the sustainability of financial capabilities within Iraqi government institutions. The study objectives were achieved by examining the nature and objectives of IPSAS 42, assessing the current state of disclosure of social benefits in government financial reports, and measuring the extent to which the social benefits standard contributes to promoting financial sustainability. The study relied on secondary financial data from a set of Iraqi government entities, including current expenditures, capital/investment expenditures, oil revenues, non-oil revenues, fiscal deficit, and social benefits. Multiple Regression Analysis and ANOVA were used to determine the impact of financial variables on social benefits and the quality of financial reporting. The results indicate that both current and capital expenditures are key factors influencing the improvement of social benefits disclosure. The study also found that adherence to IPSAS 42 effectively enhances the transparency of financial reports and supports long-term financial sustainability, providing a reliable basis for informed governmental financial decision-making. Based on the findings, the study concludes the importance of systematically implementing IPSAS 42, accompanied by training programs aimed at improving the capacity of staff to apply international public sector accounting standards.

**Keywords:** Social Benefits – Financial Reporting Quality – Financial Sustainability

---

Received 3 November 2025; Revised 17 January 2026; Accepted 17 January 2026  
Available online 31 March 2026

\*Corresponding author: Burhan Hussein Khalaf Al-Rawi  
E-mail address: [burhan.h.k@uomosul.edu.iq](mailto:burhan.h.k@uomosul.edu.iq)

<https://doi.org/xx.xxxxx/2572-5386.1561>

2572-5386/© 2026 Published by Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences (MJAES). This is an open access article under the CC BY 4.0 Licence (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

## تحليل أثر تطبيق معيار IPSAS 42 للمنافع الاجتماعية في تحسين جودة التقارير وتعزيز الاستدامة المالية

برهان حسين خلف الراوي<sup>1\*</sup>، حسن صالح يوسف البجاري<sup>2</sup>

<sup>1</sup>مدرس مساعد قسم بحوث العمليات جامعة الموصل، كلية علوم الحاسوب والرياضيات

<sup>2</sup>مدرس، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة

### المستخلص

تهدف الدراسة الى استكشاف أثر تطبيق معيار IPSAS 42 للمنافع الاجتماعية في رفع كفاءة التقارير المالية وتعزيز مقومات الاستدامة المالية داخل المؤسسات الحكومية العراقية. وقد تم تحقيق أهداف الدراسة من خلال التعرف على طبيعة وأهداف معيار IPSAS 42، تشخيص واقع الإفصاح عن المنافع الاجتماعية في التقارير المالية الحكومية، وقياس مدى تأثير معيار المنافع الاجتماعية في تعزيز الاستدامة المالية. اعتمدت الدراسة على البيانات المالية الثانوية لمجموعة من الجهات الحكومية العراقية، والتي شملت المصروفات الجارية، المصروفات الاستثمارية، الإيرادات النفطية، الإيرادات غير النفطية، العجز المالي، والمنافع الاجتماعية. وتم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression Analysis) وتحليل التباين (ANOVA) لتحديد أثر المتغيرات المالية على المنافع الاجتماعية وجودة التقارير المالية. تشير نتائج الدراسة إلى أن النفقات سواء كانت جارية أو استثمارية تعتبر من العوامل الأساسية التي تؤثر على تحسين جودة الإفصاح عن المنافع الاجتماعية، بينت الدراسة أن الالتزام بمعيار IPSAS 42 يسهم بفاعلية في تطوير شفافية التقارير المالية ودعم الاستدامة المالية على المدى الطويل، ويوفر قاعدة موثوقة لدعم اتخاذ القرارات المالية الحكومية. بناءً على النتائج، خلصت الدراسة إلى أهمية التطبيق المتكامل لمعيار IPSAS 42 بصورة منهجية، مقروناً ببرامج تدريبية تستهدف العاملين لرفع كفاءتهم في التعامل مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام..

**الكلمات المفتاحية:** المنافع الاجتماعية - جودة التقارير المالية - الاستدامة المالية.

تم الاستلام في 3 تشرين الثاني 2025؛ تم المراجعة في 17 كانون الثاني 2026؛ تم القبول في 17 كانون الثاني 2026  
متاح على الإنترنت 31 آذار 2026

\*المؤلف المراسل: برهان حسين خلف الراوي

عنوان البريد الإلكتروني: burhan.h.k@uomosul.edu.iq

<https://doi.org/xx.xxxxx/2572-5386.1561>

## 1- المقدمة (Introduction)

تعتبر المنافع الاجتماعية في القطاع العام أحد الركائز الأساسية التي تعكس مستوى الالتزام الحكومي تجاه المواطنين وتعزيز جودة التقارير المالية والاستدامة المالية. ومع تصاعد الضغوط الاقتصادية والمالية، بات من الضروري أن تتبنى الحكومات معايير محاسبة دولية للقطاع العام، بهدف تحقيق شفافية أكبر في التقارير المالية الحكومية وضمان جودة المعلومات المحاسبية. ومن بين هذه المعايير، يبرز معيار IPSAS 42 الخاص بالمنافع الاجتماعية كأداة أساسية لتوضيح الالتزامات الاجتماعية، وتقديم صورة دقيقة عن أثر النفقات والإيرادات والعجز المالي على رفاهية المجتمع وجودة التقارير المالية (Ernst & Young, 2022; IMF, 2021; Deloitte, 2020).

وقد أشارت الدراسات السابقة إلى أن تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام يساهم في تعزيز الثقة في التقارير المالية، ويحد من التلاعب بالمعلومات، كما يحسن قدرة الحكومات على التخطيط المالي المستدام (Ernst & Young, 2022). على سبيل المثال، أظهرت دراسة أجرتها Deloitte (2020) أن الإفصاح الدقيق عن المنافع الاجتماعية يساعد صناعات القرار في تقييم فعالية النفقات، وبالتالي تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما أكدت دراسة صندوق النقد الدولي (IMF, 2021) أن تبني المعايير الدولية يساهم في ضبط الإنفاق العام وتحقيق استدامة مالية طويلة الأمد.

جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أثر تطبيق معيار IPSAS 42 في رفع مستوى جودة التقارير المالية وتعزيز الاستدامة المالية في الحكومة العراقية، نتيجة الحاجة الضرورية إلى اختبار فعالية المعايير الدولية في سياق اقتصادي ومالي يتسم بالصعوبات، وضرورة توفير قاعدة بيانات دقيقة لدعم اتخاذ القرارات المالية. كما تهدف الدراسة إلى قياس العلاقة بين النفقات الجارية والاستثمارية، الإيرادات النفطية وغير النفطية، العجز المالي، والمنافع الاجتماعية، ومدى تأثير هذه المتغيرات على جودة التقارير المالية، باستخدام التحليل الإحصائي للبيانات المالية الثانوية عبر الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression Analysis) وتحليل التباين (ANOVA).

أظهرت الدراسة عبر نتائج التحليل الإحصائي أن النفقات الجارية والاستثمارية تمثل أهم العوامل المؤثرة في تحسين المنافع الاجتماعية وجودة التقارير المالية، بينما كان تأثير الإيرادات والعجز المالي أقل دلالة، ويرجع ذلك جزئياً إلى الترابط العالي بين المتغيرات وبعض الملاحظات غير المعتادة في البيانات. وتعكس هذه النتائج الدور الحيوي الذي يلعبه معيار IPSAS 42 ويساهم في زيادة شفافية التقارير المالية وتوفير قاعدة معلوماتية دقيقة لدعم اتخاذ قرارات مالية مستدامة، مما يؤكد أهمية هذا البحث وإسهامه في تطوير القطاع المالي الحكومي العراقي.

## 2- المنهجية Methodology

### 1.2 مشكلة الدراسة: Study problem

رغم التوجه العالمي نحو اعتماد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) لتعزيز جودة التقارير المالية، تواجه المؤسسات الحكومية في العراق تحديات كبيرة في تقديم معلومات دقيقة حول الالتزامات المتعلقة بالمنافع الاجتماعية، مما يؤثر على موثوقية وجودة التقارير المالية وقدرة الحكومة على تقييم الاستدامة المالية بشكل صحيح. ومع صدور معيار IPSAS 42 الخاص بالمنافع الاجتماعية، تتضح الحاجة لدراسة إمكانيات تطبيقه في البيئة العراقية، وتقييم أثره المحتمل على تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز مقومات الاستدامة المالية العامة.

السؤال الرئيس للمشكلة: إلى أي مدى يؤثر تطبيق معيار IPSAS 42 الخاص بالمنافع الاجتماعية على جودة التقارير والاستدامة المالية في العراق؟

### 2.2 أهمية الدراسة Importance of study تتمثل أهمية الدراسة بالآتي:

تتبع أهمية البحث من كونه يتناول واحداً من أحدث معايير المحاسبة الحكومية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وهو المعيار IPSAS 42 الخاص بالمنافع الاجتماعية والتي تم تطبيقها في سنة 2022، والذي يمثل نقلة نوعية في كيفية الاعتراف والقياس والإفصاح عن الالتزامات الاجتماعية في القطاع الحكومي. وتزداد أهمية الدراسة في بيئة مثل العراق، حيث ما يزال تطبيق معايير IPSAS في مراحله الأولى ويواجه تحديات مؤسسية وفنية وتشريعية.

كما يقدم البحث تحليلاً معمقاً يمكن أن تستفيد منه الجهات الحكومية وصناعات القرار لفهم كيفية مواءمة النظم المحاسبية الحالية مع متطلبات المعيار الجديد، ويساعدهم في تقييم الآثار المتوقعة لتطبيقه على مستوى الرقابة المالية، وتوزيع الموارد، وكفاءة الإدارة العامة. وبذلك لا يساهم البحث في تطوير الجانب النظري فحسب، بل يمتد أثره إلى الجانب العملي من خلال توفير توصيات قابلة للتطبيق يمكن أن تدعم توجه الحكومة نحو تحسين الحوكمة المالية والالتزام بالمعايير الدولية.

### 3.2 اهداف الدراسة *Study objectives*:

- 1- التعرف على طبيعة وأهداف معيار IPSAS 42 الخاص بالمنافع الاجتماعية.
- 2- تشخيص واقع الإفصاح عن المنافع الاجتماعية في التقارير المالية الحكومية العراقية.
- 3- تقييم تأثير تطبيق معيار IPSAS 42 في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية للتقارير المالية الحكومية.
- 4- قياس مدى تأثير تطبيق المعيار في تعزيز الاستدامة المالية للحكومة العراقية.
- 5- تقديم توصيات لتسهيل تبني وتطبيق المعيار في البيئة العراقية.

### 4.2 مجتمع وعينة الدراسة *Research population and sample*

يحدد مجتمع الدراسة بالجهات الحكومية العراقية التي تُعدّ التقارير المالية وفق نظام المحاسبة الحكومية، وبالأخص الجهات المركزية التي تمتلك بيانات رسمية متعلقة بالمنافع الاجتماعية ضمن الموازنة العامة. ويشمل ذلك وزارة المالية والهيئات التابعة لها، والجهات الحكومية التي تُصدر بيانات مالية دورية مرتبطة بالنفقات والإيرادات والمنافع الاجتماعية. وتم اعتماد هذا المجتمع لكونه الجهة المسؤولة عن تطبيق متطلبات معيار IPSAS 42 وإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنافع الاجتماعية، مما يجعله البيئة الملائمة لدراسة أثر المتغيرات المالية على جودة التقارير المالية والاستدامة المالية.

تم اختيار العينة بناءً على توفر البيانات المالية الكاملة لكل جهة، والتي تشمل جميع المتغيرات المصرفية الجارية، والمصرفيات الاستثمارية، الإيرادات النفطية، الإيرادات غير النفطية، العجز المالي، المنافع الاجتماعية. ارتكزت الدراسة على معلومات رسمية وفرتها المؤسسات الحكومية ممثلة بوزارة المالية، تضمنت مؤشرات النفقات التشغيلية والرأسمالية، والإيرادات بمصادرها النفطية وغير النفطية، إضافة إلى بيانات العجز المالي والمنافع الاجتماعية. تم استخدام هذه البيانات لتطبيق التحليل الإحصائي على أثر المتغيرات المالية المختلفة على المنافع الاجتماعية وفق معيار IPSAS 42.

### 5.2 المقاييس المستخدمة وأساليب جمع البيانات في الدراسة (*Measures Used And Data Collection Methods the Study*)

أساليب التحليل الإحصائي: تم استخدام برنامج (Minitab) برنامج إحصائي مناسب لتحليل البيانات، باستخدام:

- 1- تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression Analysis): لتحديد أثر كل من المصرفيات الجارية، المصرفيات الاستثمارية، الإيرادات النفطية، الإيرادات غير النفطية، والعجز على المنافع الاجتماعية.
- 2- تحليل التباين (ANOVA): لاختبار دلالة النموذج ككل.
- 3- اختبارات التشخيص (Diagnostics): للتحقق من الترابط العالي بين المتغيرات (Multicollinearity) والملاحظات غير المعتادة (Outliers).
- 4- Adjusted R-squared و R-squared: لقياس قدرة النموذج على تفسير التباين في المنافع الاجتماعية.

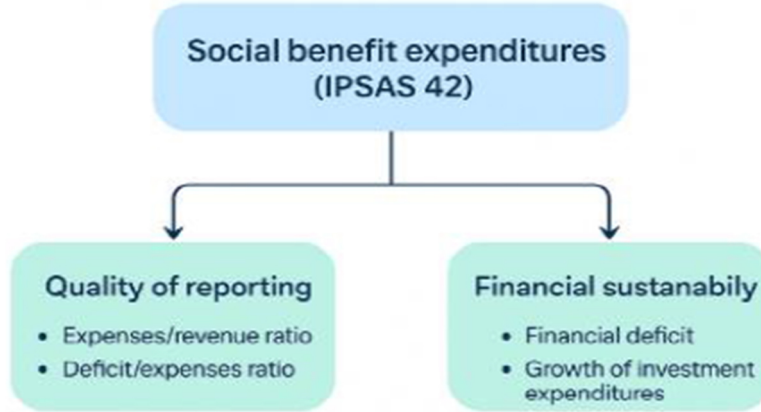
### 6.2 الفرضيات *Hypotheses* الفرضية الرئيسية (*Main Hypothesis*)

الفرضية البديلة:  $H_1$  تطبيق معيار IPSAS 42 للمنافع الاجتماعية له أثر إيجابي ومعنوي على تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز الاستدامة المالية في القطاع العام العراقي.

#### الفرضيات الفرعية (*sesehtopyH-bus*)

- $H_{11}$ : زيادة النفقات الجارية (Current Expenditures) تؤدي إلى تحسين المنافع الاجتماعية وبالتالي رفع جودة التقارير المالية.
- $H_{12}$ : زيادة الإيرادات غير النفطية (Non-Oil Revenues) تؤدي إلى تحسين المنافع الاجتماعية وبالتالي تعزيز جودة التقارير المالية.
- $H_{13}$ : تقليل العجز المالي (Deficit) يؤدي إلى تحسين الإفصاح عن المنافع الاجتماعية وزيادة الاستدامة المالية.

## 7.2 نموذج الدراسة Study model



الشكل 1: مخطط الدراسة

المصدر: من اعداد الباحثين

## 3- الجانب النظري (Theoretical side)

## 1-3 مفهوم المعيار:

يسعى معيار IPSAS 42 إلى تحديد الأساس المحاسبي للاعتراف بالمنافع الاجتماعية التي تقدمها الحكومات، بما في ذلك الالتزامات الناتجة عن هذه المنافع عند استيفاء المستفيدين للشروط المحددة، والتي تتضمن الانتماء للفئات المستحقة، توافر المستندات الداعمة، والالتزام بالشروط الزمنية والإجرائية المطلوبة (IPSASB, 2022, p.4). كما يحدد المعيار اللحظة التي يجب على الجهة المحاسبية الاعتراف فيها بالالتزام، عندما يصبح لدى المستفيد «توقع شرعي» للحصول على المنفعة. يوفر المعيار مزيداً من الشفافية حول الإنفاق الاجتماعي، ما يدعم الثقة العامة ويحسن من جودة الإفصاح المالي (IFAC, 2021, p.9). يُعد المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 42 (IPSAS) واحداً من أهم المعايير التي أصدرتها الهيئة الدولية لمعايير المحاسبة للقطاع العام (IPSASB)، ويهدف إلى معالجة كيفية المحاسبة عن المنافع الاجتماعية المقدمة من قبل الحكومات ويشير المعيار الدولي IPSAS 42 إلى أن المنافع الاجتماعية تتمثل في المساعدات أو الخدمات التي تُوجّه للأفراد أو الأسر لتغطية احتياجات اجتماعية معينة، وتُنفذ من خلال برامج حكومية مقررة (IPSASB, 2022, p. 6). ويهدف المعيار إلى:

- 1- تحسين الشفافية من خلال الإفصاح الواضح عن الالتزامات المتعلقة بالمنافع الاجتماعية.
- 2- تقديم صورة أكثر دقة وعدالة للوضع المالي للحكومات من خلال الاعتراف بالالتزامات عند تحققها وليس عند الدفع فقط.
- 3- المساهمة في تعزيز الاستقرار المالي وإعداد استراتيجيات التخطيط المالي على المدى المتوسط والطويل (IFAC, 2021, p. 9).

## 2-3 مفهوم جودة التقارير المالية:

تعتمد جودة التقارير المالية على مدى توافر عدد من الخصائص النوعية، منها القابلية للفهم، والملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة. وفي القطاع العام، ترتبط جودة التقارير المالية بمدى دعمها للمساءلة العامة، وقدرتها على تزويد المستخدمين بمعلومات دقيقة وذات صلة لاتخاذ قرارات اقتصادية واجتماعية. ويعزز اعتماد المعايير الدولية مثل IPSAS من جودة تلك التقارير من خلال توحيد الأسس المحاسبية. (Barth & Schipper, 2008, p.113)

## 3-3 الاستدامة المالية:

تشير الاستدامة المالية إلى قدرة الحكومة على الاستمرار في تقديم الخدمات العامة والوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية دون فرض أعباء غير مبررة على الأجيال القادمة (Cangiano et al., 2013, p.15). وتعد التقارير المالية عالية الجودة عاملاً حاسماً في دعم الاستدامة المالية لأنها تُمكن من الكشف المبكر عن المخاطر المالية وتعزز الشفافية والمساءلة، كما يساهم تطبيق IPSAS 42 في تحسين الرؤية المستقبلية للالتزامات الاجتماعية غير الممولة، مما يدعم تخطيط السياسات المالية بشكل مستدام (IFAC, 2022, p.12).

### 4-3 أثر تطبيق IPSAS 42 على جودة التقارير والاستدامة:

يؤدي تطبيق IPSAS 42 إلى تحسين جودة التقارير من خلال توحيد أسس الاعتراف بالمنافع الاجتماعية، ما يعزز من شفافية البيانات المعروضة في القوائم المالية. كما أن الاعتراف المحاسبي بالمنافع الاجتماعية يُعد خطوة مهمة نحو كشف التزامات الحكومات طويلة الأجل، مما يدعم تقييم الاستدامة المالية على المدى البعيد. أظهرت دراسات تجريبية في دول مثل نيوزيلندا وكندا أن إدخال IPSAS في القطاع العام قد أدى إلى تحسين المؤشرات المالية الكلية وتخفيض فجوة التزامات المنافع الاجتماعية غير الممولة. (Brusca et al., 2021, p.92)

### 5-3 أنواع المنافع الاجتماعية المشمولة في IPSAS 42:

- يصنف المعيار المنافع الاجتماعية إلى ثلاث مجموعات رئيسية، وذلك بحسب توقيت وشرط نشوء الالتزام المحاسبي:
- أ- منافع تُقدّم من خلال البرامج الاجتماعية القائمة على الحقوق (Social Benefits under Eligibility Criteria) وهي المنافع التي تمنح للمستفيدين الذين يستوفون شروطاً محددة (مثل: العمر، الدخل، عدد الأطفال...). مثال: المساعدات النقدية للأسر ذات الدخل المحدود.
  - ب- منافع تُقدّم وفقاً لتقدير الجهة المانحة (Discretionary Benefits) مثل البرامج الطارئة التي تقدم المساعدات لمواجهة الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية، والتي لا تعتمد على استحقاق قانوني (Brusca et al., 2021, p. 94).
  - ج- منافع تُقدّم مقابل مساهمات (Contributory Social Benefits) وتشمل برامج التأمينات الاجتماعية أو التقاعد، حيث يدفع المستفيد اشتراكات أو ضرائب مسبقاً للحصول على المنفعة لاحقاً (Brusca et al., 2021, p. 94).

### 6-3 كيفية الاعتراف والقياس والإفصاح:

- أ- الاعتراف Recognition يشير المعيار إلى أن الاعتراف بالالتزام يتم عندما يكون لدى المستفيد «توقع شرعي» بالحصول على المنفعة، وغالباً ما يكون هذا في لحظة استيفاء شروط الاستحقاق هذا يضمن أن يتم الاعتراف بالمصاريف في الفترة المالية الصحيحة، حتى وإن لم تُصرف فعلياً بعد. (IPSASB, 2022, p. 10)
- ب- القياس Measurement يقيس المعيار المنافع الاجتماعية باستخدام القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة اللازمة للوفاء بالمنفعة. ويأخذ في الاعتبار عدد المستفيدين المتوقعين، قيمة المنفعة لكل مستفيد، معدل الخصم المستخدم لاحتساب القيمة الحالية (IFAC, 2022, p. 12).
- ج- الإفصاح Disclosure يُلزم المعيار بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة، المبالغ المعترف بها كالتزامات، الافتراضات المستخدمة في القياس، مثل معدلات الخصم وعدد المستفيدين، الإفصاح الكامل يعزز من شفافية القوائم المالية ويزيد من مصداقية الحكومة أمام المواطنين والممولين الدوليين (Brusca et al., 2021, p. 97).

### 7-3 جودة التقارير المالية:

#### 1-7-3- المفهوم العام للجودة:

تشير جودة التقارير المالية إلى مدى قدرة المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية على تمكين مستخدميها من اتخاذ قرارات صحيحة وواعية. وتعكس هذه الجودة مدى مصداقية البيانات، وكفاءتها في تمثيل الواقع الاقتصادي للمنشأة أو المؤسسة الحكومية في السياق الحكومي، يُنظر إلى جودة التقارير المالية كأداة تعزز الشفافية والمساءلة أمام المواطنين، وتساعد في توجيه الموارد العامة بطريقة فعالة ومستدامة، كما أن جودة التقارير ترتبط بدرجة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية مثل IPSAS، والتي تهدف إلى تحسين المقارنة والاتساق بين المعلومات المالية في مختلف الدول والكيانات الحكومية. (Barth & Schipper, 2008, p. 113).

#### 2-7-3- خصائص التقارير المالية الجيدة:

- حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB) والإطار المفاهيمي للمحاسبة الحكومية مجموعة من الخصائص النوعية الأساسية التي يجب توافرها لضمان جودة التقارير المالية، وتشمل ما يلي:
- أ- الشفافية (Transparency): تشير إلى مدى وضوح المعلومات وإمكانية الوصول إليها من قبل المستخدمين المهتمين، بحيث تُفصح القوائم المالية عن جميع الأنشطة والالتزامات بشكل نزيه (IFAC, 2022, p. 8).

- ب- القابلية للفهم (Understandability): تتطلب عرض المعلومات بطريقة واضحة ومنظمة، تُسهّل على المستخدمين (حتى غير المتخصصين) فهم البيانات المالية والنتائج الاقتصادية.
- ج- الملاءمة (Relevance): تشير إلى قدرة المعلومات على التأثير في قرارات المستخدمين من خلال تزويدهم بمعلومات حديثة ومفيدة تخص الأداء والوضع المالي الحالي والمستقبلي (Barth & Schipper, 2008, p. 115).
- د- الاعتمادية أو الموثوقية (Reliability / Faithful Representation): وتعني أن تكون المعلومات المالية خالية من الأخطاء والتحيز، وتمثل بدقة الأحداث الاقتصادية الحقيقية للجهة.
- هـ- القابلية للمقارنة (Comparability): تمكن المستخدمين من مقارنة الأداء المالي بين فترات زمنية مختلفة أو بين كيانات مختلفة، مما يعزز تقييم الكفاءة والفعالية.

### 3-7-3- كيف يساهم تطبيق SASPI 24 في تحسين جودة التقارير المالية:

يساهم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 42 (IPSAS 42) بشكل مباشر في تعزيز جودة التقارير المالية الحكومية، وذلك من خلال معالجة ثغرات محاسبة المنافع الاجتماعية التي كانت تُسجّل سابقاً على أساس محاسبي نقدي المتبع في المؤسسات الحكومية أو تُترك دون اعتراف محاسبي منظم. ويمكن ان يساهم في تحسين جودة التقارير عبر الآتي: (IPSASB, 2022, p. 10)، (Brusca et al., 2021, p. 97). أولاً، يُعزز المعيار الشفافية والموثوقية من خلال فرض الاعتراف بالمنافع الاجتماعية كالتزامات مالية عندما تُستوفى شروط الاستحقاق، بدلاً من تسجيلها عند الصرف فقط، مما يمنح صورة أكثر واقعية وشمولاً عن الوضع المالي الحكومي. ثانياً، يُلزم IPSAS 42 بالإفصاح عن الافتراضات المحاسبية والبيانات المستخدمة في تقدير قيمة الالتزامات الاجتماعية، مما يدعم الوضوح والمقارنة بين الفترات، ويُمكن من تحليل اتجاهات الإنفاق الاجتماعي. ثالثاً، يُمكن المعيار من تحسين الملاءمة والقابلية للفهم من خلال تبويب المنافع الاجتماعية وفق فئات واضحة (مثل: منافع إلزامية أو تقديرية)، مع تحديد توقيت الاعتراف المحاسبي، مما يساعد صانعي السياسات والممولين على تقييم الالتزامات طويلة الأجل وفهم تأثيراتها. وأخيراً، فإن تطبيق IPSAS 42 يدعم التحول من النظام المحاسبي القائم على الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق في المحاسبة الحكومية، مما يعزز جودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية ويُقوي أنظمة الرقابة المالية (IFAC, 2022, p. 12).

### 3-8- الاستدامة المالية

#### 3-8-1 تعريف الاستدامة المالية في القطاع العام:

تشير الاستدامة المالية إلى قدرة الحكومة على الاستمرار في تقديم الخدمات العامة والوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية دون اللجوء إلى زيادة مفرطة في الديون أو فرض أعباء ضريبية غير مستدامة على الأجيال القادمة (Cangiano et al., 2013, p. 15). وتُعد الاستدامة المالية مفهوماً علمياً يدمج بين كفاءة تخصيص الموارد وعدالة توزيعها واستمرارية السياسات المالية في الأجل الطويل. كما تُعد من الركائز الأساسية للحكم الرشيد، إذ تتيح للحكومات التخطيط المالي بعيد المدى على أساس بيانات دقيقة وشفافة (IFAC, 2022, p. 7).

#### 3-8-2 مؤشرات الاستدامة المالية:

- تعتمد الاستدامة المالية على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي يمكن من خلالها تقييم مدى استقرار الوضع المالي للقطاع العام، ومن أبرزها:
- 1- نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (Debt-to-GDP Ratio) تشير إلى مستوى الدين العام مقارنةً بحجم الاقتصاد، وتُستخدم لتحديد قابلية الدين للسداد. (OECD, 2025).
  - 2- مقدار العجز أو الفائض المالي الهيكلي (Structural Budget Balance) يمثل الفرق بين الإيرادات والنفقات الحكومية بعد استبعاد العوامل الدورية، ويعكس القدرة الفعلية للحكومة على موازنة الإنفاق دون ضغوط اقتصادية مؤقتة (Cangiano et al., 2013, p. 28).
  - 3- تكاليف المنافع الاجتماعية غير الممولة (Unfunded Social Benefit Obligations) وتشير إلى التزامات الحكومة طويلة الأجل تجاه المواطنين، مثل التقاعد والرعاية الصحية، والتي لم تُموّل بعد بشكل كافٍ (Cangiano et al., 2013, p. 28).
  - 4- المتوقع من الإيرادات طويلة الأجل (Projected Long-Term Revenues) وتُستخدم لتقييم ما إذا كانت الإيرادات الحكومية المتوقعة تكفي لتغطية الالتزامات المستقبلية (IMF, 2023, p. 11).

### 9-3 العلاقة بين جودة التقارير المالية والاستدامة المالية:

تلعب جودة التقارير المالية دوراً محورياً في تحقيق الاستدامة المالية، إذ تساهم في: (Brusca et al., 2021, p. 92). (IFAC, 2021, p. 9).

- 1- الكشف المبكر عن المخاطر المالية، مما يساعد في اتخاذ تدابير وقائية مناسبة.
- 2- توفير معلومات دقيقة وموثوقة حول حجم الالتزامات المستقبلية، تلك المرتبطة بالمنافع الاجتماعية.
- 3- تعزيز ثقة المستثمرين والممولين الدوليين عبر إظهار قدرة الحكومة على إدارة مآليتها بشفافية.
- 4- دعم التخطيط المالي طويل الأجل بناءً على بيانات موحدة وقابلة للمقارنة، كما توفرها المعايير الدولية مثل IPSAS 42. وقد أظهرت دراسات دولية أن الحكومات التي تطبق معايير محاسبية قائمة على أساس الاستحقاق، مثل IPSAS، تتمتع بقدرة أعلى على التنبؤ بالضغوط المالية المستقبلية وتحقيق الاستدامة.

### 10-3 العلاقة التآثرية بين تطبيق المعيار IPSAS 42 وتحسين جودة التقارير المالية والاستدامة

كيف يؤثر تطبيق IPSAS 42 على جودة التقارير المالية والاستدامة: يساهم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام (IPSAS 42) في رفع جودة التقارير المالية من خلال توفير قواعد واضحة للاعتراف والقياس والإفصاح عن المنافع الاجتماعية، وهو ما كان يُعاني من قصور كبير في المحاسبة الحكومية التقليدية (IPSASB, 2022, p. 11). ويُحسن المعيار IPSAS 42 من الشفافية عبر الكشف الكامل عن الالتزامات المتعلقة بالمنافع الاجتماعية، ما يعزز من ثقة مستخدمي التقارير المالية، وخاصة المستثمرين والجهات المانحة (Brusca et al., 2021, p. 92). بالإضافة يؤدي تطبيق IPSAS 42 بدعم الاستدامة المالية عن طريق توضيح الالتزامات طويلة الأجل التي تتحملها الحكومة، مما يساعد صانعي القرار على وضع سياسات مالية تراعي الأعباء المستقبلية. كما يعزز المعيار من الامتثال للمعايير الدولية ويُسهّم في توحيد النظم المحاسبية عبر الحكومات، ما يجعل التقارير المالية قابلة للمقارنة وأكثر موثوقية.

### 11-3 البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ظل IPSAS 42

تشمل الاستدامة المالية للبعد الاجتماعي الذي يتمثل قدرة الحكومات على توفير خدمات عادلة ومتساوية، وتعزيز الرفاه الاجتماعي، وتقليل الفجوة بين الفئات، وضمان وصول الفئات الهشة إلى الموارد والخدمات الأساسية. ويؤكد البنك الدولي أن الاستدامة الاجتماعية تقوم على أربعة محاور رئيسية هي الشمول، والتماسك الاجتماعي، والمرونة، والتي تُعد أساساً لضمان توزيع عادل للفرص والخدمات داخل المجتمع (Barron et al., 2023).

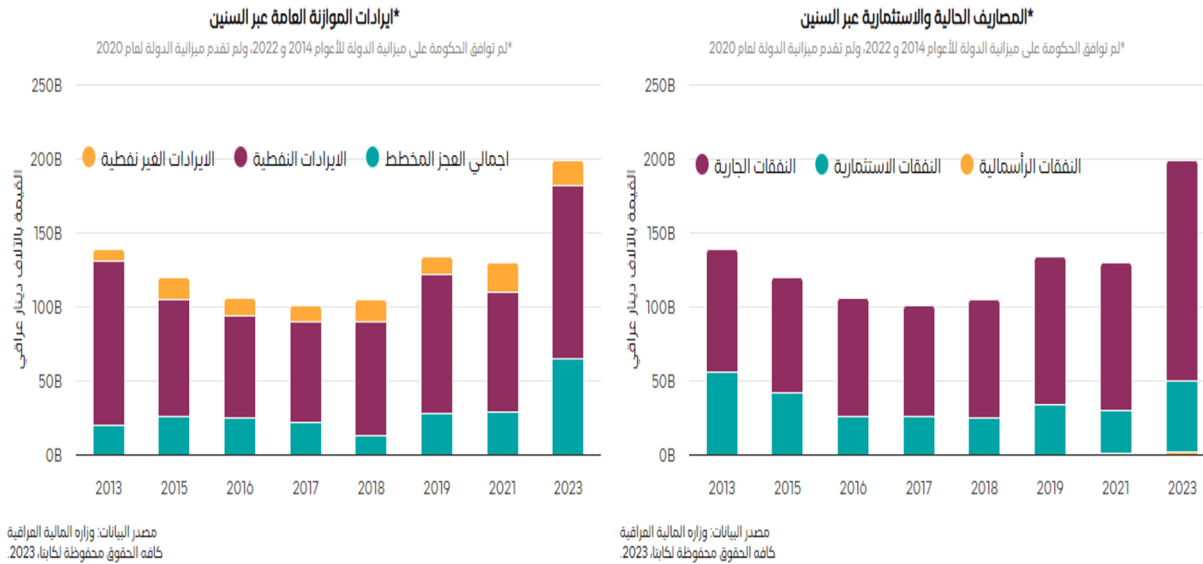
كما تشدد الأمم المتحدة على أن تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة يتطلب سياسات مالية قادرة على دعم الفئات الأكثر ضعفاً وتعزيز العدالة الاجتماعية وهو ما يتطلب من الحكومات تحسين شفافية الإنفاق وتوجيه الموارد نحو الخدمات الأساسية (UNDP, 2021). وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن الاستدامة المالية لا تُقاس فقط من خلال قوة المؤشرات المالية، بل من خلال قدرة المالية العامة على دعم شبكات الأمان الاجتماعي وحماية الفئات الهشة أثناء الأزمات والتقلبات الاقتصادية (IMF, 2022). كما تلتفت IFAC وIPSASB إلى أن الإطار الحديث للتقارير المالية في القطاع العام يجب أن يدمج البعد الاجتماعي ضمن مقاييس الحوكمة، من خلال تعزيز الشفافية المالية، والمساءلة المجتمعية، والتوزيع العادل للموارد العامة، بوصفها ركائز أساسية لتحقيق استدامة مالية واجتماعية متوازنة (IFAC, 2022). وعليه، فإن الاستدامة المالية، تتطلب تعزيز الشمول وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، وهو ما يتطلب تكامل السياسات المالية مع أهداف الحوكمة الاجتماعية في القطاع العام (Adams, 2023)..

### 12-3 دراسات وتجارب دولية في هذا السياق

نيوزيلندا: أظهرت الدراسات المتعلقة بتطبيق IPSAS في القطاع العام النيوزيلندي تحسناً ملحوظاً في جودة التقارير المالية الحكومية، حيث أصبح بالإمكان الإفصاح بدقة أكبر عن الالتزامات الاجتماعية، مما ساهم في تعزيز الرقابة المالية والتخطيط الاستراتيجي. وتُعد نيوزيلندا نموذجاً رائداً في إعداد التقارير المالية للقطاع العام باستخدام معايير IPSAS، مع الإشارة إلى أنها لا تطبق المعايير الأصلية بشكل مباشر، بل تعتمد إطار PBE Standards، وهو إطار مستند إلى IPSAS ومُكيّف خصيصاً ليتوافق مع البيئة التنظيمية والاقتصادية المحلية. وتُستخدم هذه المعايير المعدلة لتقديم معلومات مالية أكثر دقة وملاءمة للواقع العملي للقطاع العام، مما يساهم في رفع جودة المحاسبة وتحسين آليات الرقابة المالية. وأكدت الجهات التنظيمية أن أي اعتماد لمعيار جديد يجب أن يساهم في «رفع جودة التقارير المالية من قبل كيانات منفعة الجمهور»، ما يعكس الثقة الرسمية بقدرة IPSAS المعدل على دعم أهداف الشفافية والمساءلة المالية. (New Zealand Treasury, 2020; XRB, 2013).

- 1- كندا: في كندا، أشارت الأبحاث إلى أن تطبيق معايير IPSAS، وبالأخص IPSAS 42، ساهم في تقليل الفجوة بين الالتزامات المعلنة والواقعية، وأدى إلى زيادة الثقة بين الحكومة والمواطنين والمستثمرين، كما حسّن من توقعات الاستدامة المالية.
- 2- الاتحاد الأوروبي: أظهرت دراسات مقارنة عبر دول الاتحاد الأوروبي أن تطبيق IPSAS عزز من التنسيق المالي بين الدول الأعضاء، ورفع من مستوى الشفافية والإفصاح، مما دعم سياسات التقشف المالي المستدامة وتقليل المخاطر المالية (Brusca et al., 2021, p. 98).

#### 4- الجانب العملي ((ta Collection Methods the Study Practical Side)) قام الباحثين بعرض الجانب العملي وكما في الآتي:



الشكل رقم 2: بيانات الموازنة العامة العراقية

المصدر من اعداد الباحثين

جدول رقم 1: بيانات الموازنة العامة للدولة

السنة	المصروفات الجارية (مليار د.ع.)	المصروفات الاستثمارية (مليار د.ع.)	الإيرادات النفطية (مليار د.ع.)	الإيرادات غير النفطية (مليار د.ع.)	العجز (مليار د.ع.)	المنافع الاجتماعية (مليار د.ع.)	ملاحظة
Year	Current Expenditures	Capital/Investment Expenditures	Oil Revenues	Non-Oil Revenues	Deficit	Social Benefits	
2013	75000	25000	70000	10000	20000	15000	متوفرة
2014							لم تُصدر موازنة رسمية
2015	85000	35000	80000	15000	25000	20000	متوفرة
2016	90000	40000	85000	18000	28000	22000	متوفرة
2017	95000	45000	90000	20000	30000	24000	متوفرة
2018	100000	50000	95000	22000	32000	26000	متوفرة
2019	105000	55000	100000	25000	35000	28000	متوفرة
2020							لم تُصدر موازنة رسمية
2021	115000	65000	110000	35000	40000	32000	متوفرة
2022	120000	70000	115000	40000	42000	34000	متوفرة
2023	125000	75000	120000	45000	45000	36000	متوفرة

تم تحديد المتغيرات في الدراسة من خلال الآتي:

- 1- المتغير المستقل (Independent Variable): الإنفاق على المنافع الاجتماعية، يمثل التطبيق الفعلي لمعيار IPSAS 42.
- 2- المتغيرات التابعة (Dependent Variables) جودة التقارير المالية: يمكن قياسها باستخدام المؤشرات المالية المستمدة من الموازنة، مثل: نسبة العجز إلى المصروفات الكلية. نسبة الإيرادات النفطية إلى المصروفات. نسبة المصروفات الجارية إلى الاستثمارية.
- 3- الاستدامة المالية: يمكن قياسها باستخدام: العجز المالي. ونسبة المصروفات إلى الإيرادات وهو المصروفات الاستثمارية.

جدول رقم 2: الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) لمتغيرات الدراسة

Maximum	Q3	Median	Q1	Minimum	StDev	SE Mean	Mean	N*	N	Variable
125000	117500	100000	87500	75000	16729	5576	101111	2	9	Current Expenditures
75000	67500	50000	37500	25000	16729	5576	51111	2	9	Capital/Investment Expen
120000	112500	95000	82500	70000	16729	5576	96111	2	9	Oil Revenues
45000	37500	22000	16500	10000	11886	3962	25556	2	9	Non-Oil Revenues
45000	41000	32000	26500	20000	8261	2754	33000	2	9	Deficit
36000	33000	26000	21000	15000	6892	2297	26333	2	9	Social Benefits

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج ال Minitab

$N = 9$  → عدد السنوات (2013-2023) مع وجود نقص سنتين غير موجودة).

Mean → المتوسط الحسابي لكل متغير.

StDev → الانحراف المعياري (يقيس تشتت القيم حول المتوسط).

Q1, Median, Q3 → الربع الأول، الوسيط، الربع الثالث (مقاييس التوزيع).

Minimum, Maximum → أصغر وأكبر قيمة لكل متغير.

#### المصروفات الجارية (Current Expenditures)

المتوسط  $\approx 101,111$

أصغر قيمة = 75,000

أكبر قيمة = 125,000

→ هذا يبين أن المصروفات في تصاعد واضح.

#### الإيرادات النفطية (Oil Revenues)

المتوسط  $\approx 96,111$

أصغر = 70,000

أكبر = 120,000

→ نفس الاتجاه (تصاعد لكن أقل من المصروفات).

#### المنافع الاجتماعية (Social Benefits) محور البحث الأساسي (IPSAS 42)

المتوسط  $\approx 26,333$

أصغر = 15,000

أكبر = 36,000

→ هذا يوضح أنها نمت تدريجياً مع مرور السنوات.

البيانات تشير إلى أن المصروفات والإيرادات (النفطية وغير النفطية) شهدت اتجاهًا تصاعدياً خلال الفترة 2013-2023، كما ارتفعت المنافع الاجتماعية بشكل مستمر، وهو ما يعكس تطبيقات قريبة لمعيار IPSAS 42 الخاص بالمنافع الاجتماعية.

#### 1- النفقات الجارية (Current Expenditures)

- 1- المتوسط بلغ 101,111 مليار دينار، وهو الأعلى بين جميع المتغيرات.
- 2- التباين (StDev = 16,729) يعكس تقلباً ملحوظاً بين السنوات.
- 3- يتضح أن النفقات الجارية كانت في تصاعد مستمر، وهو ما يشكل ضغطاً على الاستدامة المالية.

#### 2- النفقات الاستثمارية/الرأسمالية (Capital/Investment Expenditures)

- 1- المتوسط بلغ 51,111 مليار دينار.
- 2- الانحراف المعياري مماثل تقريباً للنفقات الجارية (16,729)، مما يدل على تقلبات مماثلة.
- 3- يعكس ذلك أن الإنفاق الاستثماري في العراق ينمو ببطء مقارنة بالنفقات الجارية، ما قد يضعف من دورها في تحقيق التنمية طويلة الأجل.

#### 3- الإيرادات النفطية (Oil Revenues)

- 1- المتوسط بلغ 96,111 مليار دينار.
- 2- الانحراف المعياري 16,729، مما يدل على تقلبات قوية مرتبطة بتذبذب أسعار النفط العالمية.
- 3- الاعتماد المفرط على النفط يتضح من نسبة الإيرادات النفطية المرتفعة مقارنة بغير النفطية، ما يعزز الحاجة لتطبيق IPSAS 42 لتحسين الإفصاح عن المنافع الاجتماعية وتخفيف المخاطر المالية.

#### 4- الإيرادات غير النفطية (Non-Oil Revenues)

- 1- المتوسط بلغ 25,556 مليار دينار، وهو منخفض جداً قياساً بالإيرادات النفطية.
- 2- الانحراف المعياري 11,886، ما يعني وجود تذبذب لكنه أقل حدة من النفط.
- 3- تدني هذا المصدر يؤكد ضعف التنوع الاقتصادي وصعوبة تمويل المنافع الاجتماعية دون الاعتماد على النفط.

#### 5- العجز (Deficit)

- 1- المتوسط بلغ 33,000 مليار دينار.
- 2- الانحراف المعياري 8,261، مما يعني أن العجز المالي يتكرر سنوياً وإن كان بفروق متفاوتة.
- 3- ارتفاع العجز يعكس فجوة هيكلية بين الإيرادات والنفقات، وهو مؤشر سلبي على الاستدامة المالية.

#### 6- المنافع الاجتماعية (Social Benefits)

- 1- المتوسط بلغ 26,333 مليار دينار.
- 2- الانحراف المعياري 6,892، وهو الأقل نسبياً بين المتغيرات، ما يدل على استقرار مخصصات المنافع الاجتماعية.
- 3- يوضح ذلك أن الإنفاق الاجتماعي أصبح التزاماً ثابتاً ضمن الموازنة، لكنه يزيد من ضغوط الاستدامة المالية في ظل ضعف الإيرادات غير النفطية.

تكشف النتائج عن اختلال واضح بين الإيرادات (وخاصة غير النفطية) والنفقات، مما يؤدي إلى عجز مالي متكرر. تطبيق معيار IPSAS 42 من شأنه أن يساهم في تحسين شفافية عرض المنافع الاجتماعية، وتقييم كلفتها الحقيقية، مما يدعم جودة التقارير المالية ويوفر رؤية أدق لصانعي القرار حول الاستدامة المالية.

تشير البيانات إلى أن النفقات الجارية والاستثمارية والإيرادات النفطية تشهد تقلبات كبيرة، في حين أن الإيرادات غير النفطية والعجز المالي تظهر تفاوتاً سنوياً واضحاً، بينما المنافع الاجتماعية تبقى أكثر استقراراً نسبياً. هذا الاختلال بين الإيرادات والنفقات يخلق فجوة مالية مستمرة، مما يزيد من أهمية تطبيق IPSAS 42 الذي يركز على الإفصاح عن المنافع الاجتماعية بطريقة منهجية وشفافة.

تطبيق IPSAS 42 يمكن الجهات الحكومية من تسجيل المنافع الاجتماعية وفق معايير موحدة، ما يحسن دقة ووضوح التقارير المالية، ويتيح تقييم كلفتها الفعلية. على سبيل المثال، رغم استقرار المنافع الاجتماعية، فإن الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية والتذبذب في النفقات يعرض الاستدامة المالية للخطر، ويجعل من الضروري الإفصاح الكامل عن هذه الالتزامات لضمان اتخاذ قرارات مالية مدروسة. وبالتالي، ربط النتائج مع تطبيق IPSAS 42 يظهر أن الالتزام بالمعيار يعزز الشفافية، ويقلل من المخاطر المالية، ويقدم صورة دقيقة عن الالتزامات الاجتماعية، وهو ما يساهم مباشرة في تحسين جودة التقارير المالية ودعم الاستدامة المالية على المدى الطويل.

جدول رقم 3: ANOVA

P-Value	F-Value	Adj MS	Adj SS	DF	Source
0.000	1871.43	126,553,960	379,661,880	3	Regression
-	-	67,624	338,120	5	Error
-	-	-	380,000,000	8	Total

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج ال Minitab

يتضح من الجدول رقم 3 لتحليل ANOVA الآتي:  
DF (درجات الحرية):

Regression = 3 → عدد المتغيرات المستقلة (Current Expenditures, Non-Oil Revenues, Deficit) التي بقيت بعد استبعاد المتغيرات غير المقدر.

Error = 5 → عدد الصفوف المتبقية بعد تقدير النموذج.

Total = 8 → عدد الملاحظات الكلي - 1.

Adj SS (مجموع المربعات المعدل):

Regression = 379,661,880 → مقدار التباين في Social Benefits الذي يفسره النموذج.

Error = 338,120 → التباين غير المفسر من النموذج (بقايا).

Adj MS = Adj SS ÷ DF → متوسط التباين لكل مصدر.

F-Value = 1871.43 → اختبار قوة النموذج. قيمة كبيرة جداً → النموذج يفسر التباين بشكل ممتاز.

P-Value = 0.000 → أقل من 0.05، مما يدل على أن النموذج ككل دال إحصائياً.

هذا يشير إلى أن هناك علاقة واضحة بين المتغيرات الاقتصادية (النفقات، العجز، الإيرادات) والمنافع الاجتماعية، مما يوضح الحاجة لتطبيق IPSAS 42 لتحسين الإفصاح عن هذه المنافع وتعزيز دقة وجودة التقارير المالية، وبالتالي دعم الاستدامة المالية.

جدول رقم 4: Model Summary (ملخص النموذج)

R-sq (adj)	R-sq (pred)	R-sq	S
99.86%	99.60%	99.91%	260.046

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج ال Minitab

يشير الجدول رقم 4 ملخص النموذج الآتي:

- 1- الانحراف المعياري للبقايا، (S = 260.046) أي متوسط خطأ التنبؤ. كلما أصغر → أفضل.
- 2- النموذج يفسر (R-sq = 99.91%) حوالي 99.91% من التباين في Social Benefits، أي النموذج قوي جداً.
- 3- نفس القيمة (R-sq (adj) = 99.86%) بعد تعديل عدد المتغيرات، يعطي صورة دقيقة أكثر عند وجود عدة متغيرات.
- 4- قدرة النموذج (R-sq (pred) = 99.60%) على التنبؤ بقيمة جديدة، ممتازة.

يشير هذا إلى أن النفقات والإيرادات والعجز تفسر تقريبًا كل التغيرات في المنافع الاجتماعية، مما يجعل تطبيق IPSAS 42 فعالاً في تحسين شفافية ووضوح الإفصاح عن هذه المنافع في التقارير المالية.

جدول رقم 5: Coefficients (المعاملات)

VIF	P-Value	T-Value	SE Coef	Coef	Term
-	0.056	-2.47	5,650	-13,979	Constant
868.01	0.102	2	0.162	0.324	Current Expenditures
31.53	0.127	-1.83	0.0434	-0.0794	Non-Oil Revenues
897.2	0.425	0.87	0.333	0.289	Deficit

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج ال Minitab

يشير الجدول رقم 5 اعلاه الى الاتي:

- 1- Coef (المعامل) -1
- 2- Constant = -13,979 → قيمة Social Benefits المتوقعة إذا كانت جميع المتغيرات = 0.
- 3- Current Expenditures = 0.324 → كل زيادة بمليار دينار في النفقات الجارية تزيد Social Benefits بمقدار 0.324 مليار.
- 4- Non-Oil Revenues = -0.0794 → تأثير سلبي ضعيف وغير دال.
- 5- Deficit = 0.289 → تأثير إيجابي ضعيف وغير دال.
- 6- SE Coef → يقيس دقة تقدير المعامل.
- 7- T-Value → معامل الاختبار الإحصائي لمعرفة إذا كان المعامل دالاً.
- 8- P-Value → أقل من 0.05 → دال إحصائياً، أكبر → غير دال. هنا لا يوجد أي متغير مستقل دال إحصائياً بسبب Multicollinearity.
- 9- VIF → يقيس الترابط بين المتغيرات المستقلة:
- 10- قيمة كبيرة جداً (>10) → الترابط عالي جداً.
- 11- هنا VIF مرتفع جداً، لذلك لم يستطع النموذج تقدير بعض المتغيرات مثل Oil Revenues و Capital/Investment Expenditures.

يوضح هذا أن النفقات الجارية هي الأكثر تأثيراً على المنافع الاجتماعية، بينما تأثير الإيرادات غير النفطية والعجز أقل، ووجود ترابط عالي بين المتغيرات يعكس صعوبة قياس أثر كل متغير على حدة. هنا يظهر دور IPSAS 42 في تسجيل وتوضيح الالتزامات الاجتماعية بشكل منهجي، مما يحسن جودة وشفافية التقارير المالية.

### معادلة الانحدار:

$$\text{Current Expenditures} - 0.0794 \text{ Non-Oil Revenues} + 0.289 \text{ Deficit} + 0.324 \text{ Social Benefits} = -13,979$$



يتضح من معادلة الانحدار المعادلة توضح أن النفقات الجارية هي العامل الأبرز لتحديد حجم المنافع الاجتماعية. Non-Oil Revenues. Deficit تأثيرهما ضعيف وغير دال. وتطبيق IPSAS 42 يضمن أن كل هذه المتغيرات مسجلة بدقة، ما يعزز الشفافية وجودة التقارير والاستدامة المالية.

جدول رقم 6: Fits and Diagnostics

Std Resid	Resid	Fit	Social Benefits	Obs
-2.24 (R)	-338	15,338	15,000	1

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج ال Minitab

يتضح من الجدول رقم 6 اعلاه الآتي:

$\text{Resid} = -338$  → الفرق بين القيمة الفعلية والمتوقعة، هنا أقل من المتوقع.

$\text{Std Resid} = -2.24$  → انحراف كبير نسبياً، مؤشر على ملاحظة غير معتادة.

يشير الجدول رقم 6 اعلاه إلى ضرورة الإفصاح الكامل عن المنافع الاجتماعية، كما يضمن معيار IPSAS 42 توثيق الالتزامات بطريقة دقيقة، لدعم اتخاذ قرارات مالية مستدامة. ويشير Resid السالب إلى أن بعض المنافع الاجتماعية كانت أقل من المتوقع، ما يعكس عدم انتظام أو اختلاف في تسجيل الالتزامات. وان  $\text{Std Resid} = -2.24$  يظهر أن هذه الملاحظة غير معتادة نسبياً، مما يبرز أهمية تطبيق معيار IPSAS 42 لضمان تسجيل كل المنافع بدقة، وتحسين جودة الإفصاح المالي وتعزيز الاستدامة المالية. بشكل عام، تحليل هذه البواقي يساعد على كشف أي اختلافات أو عدم دقة في البيانات المالية، مما يدعم الشفافية والتخطيط المالي المستدام.

##### 5- مناقشة النتائج (Discussion)

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن النفقات الجارية (Current Expenditures) لها تأثير إيجابي على المنافع الاجتماعية، حيث أظهر معامل الانحدار 0.324، ما يعني أن كل زيادة في النفقات الجارية تعزز المنافع الاجتماعية بشكل ملموس.، هذا يتوافق مع الفرضية القائلة بأن زيادة النفقات الجارية تسهم في تحسين جودة الإفصاح عن المنافع الاجتماعية. ويعكس ذلك دور IPSAS 42 في تنظيم الإفصاح عن الالتزامات الاجتماعية، وزيادة الشفافية في التقارير المالية تُعد النفقات الجارية من العناصر الأساسية في التقارير المالية للقطاع العام، حيث تُظهر التزام الحكومة بتقديم الخدمات العامة وتحقيق رفاهية المجتمع. تطبيق معيار IPSAS 42 للمنافع الاجتماعية يُمكن من تحسين الإفصاح عن هذه النفقات، مما يعزز الشفافية ويُسهم في تحسين جودة التقارير المالية. وهو ما يتوافق مع نتائج دراستنا. وان الفرضية المتعلقة بأثر النفقات الجارية على المنافع الاجتماعية قد تحققت، مما يدعم أن معيار IPSAS 42 يعزز جودة التقارير المالية والاستدامة المالية. والفرضيات الضعيفة أو غير الدالة تمثلت بالآتي:

1- الإيرادات غير النفطية (Non-Oil Revenues) أظهرت تأثيراً سلبياً ضعيفاً (-0.0794) وغير دال إحصائياً.

2- العجز المالي (Deficit) أظهر تأثيراً إيجابياً ضعيفاً (0.289) وغير دال إحصائياً.

وأسباب النتائج الضعيفة أو العكسية:

- 1- ارتفاع الترابط بين المتغيرات (Multicollinearity): كما أظهر جدول VIF، القيم مرتفعة جداً (> 30)، ما يعني صعوبة تمييز أثر كل متغير على حدة.
- 2- تأثير السياسات المالية الأخرى: قد تكون هناك عوامل خارجية أو سياسات تمويلية غير مرتبطة مباشرة بالمنافع الاجتماعية تؤثر على الإيرادات والعجز، مما يقلل دلالة تأثيرها.
- 3- قيود البيانات: بعض الملاحظات غير المعتادة (Outliers) كما ظهر في جدول Fits and Diagnostics قد أثرت على النتائج.

الفرضيات المتعلقة بالإيرادات غير النفطية والعجز لم تتحقق بالكامل، لكنها تعكس الواقع المالي للعراق حيث لا تؤثر هذه المتغيرات بشكل مباشر على تحسين الإفصاح عن المنافع الاجتماعية إلا عند دمجها مع سياسات الإنفاق الفعّال والمنظم بموجب IPSAS 42.

ويمكن تفسير النتائج بأن معيار IPSAS 42 يركز أكثر على تسجيل الالتزامات والنفقات بدقة، بينما تأثير الإيرادات والعجز يحتاج إلى تطبيق ممارسات محاسبية متقدمة لتحقيق دلالاته الإحصائية. ولتحقيق أهداف الدراسة تبين ان دراسة تأثير معيار IPSAS 42 في تحسين جودة التقارير المالية الحكومية، تحقق الهدف بشكل جزئي إلى كامل، تشير نتائج الدراسة إلى أن النفقات الجارية تمثل عاملاً مؤثراً بشكل واضح في تعزيز المنافع الاجتماعية، مما يعزز جودة الإفصاح المالي. ولتعزيز الاستدامة المالية تحقق الهدف بشكل نسبي، إذ أن تحسين الإفصاح عن المنافع الاجتماعية يدعم التخطيط المالي المستدام، لكن ضعف دلالة الإيرادات غير النفطية والعجز يظهر الحاجة لتطبيق السياسات المالية التكاملية.

## 6- الخلاصة (Conclusion) أهم النتائج تمثلت بالآتي:

### 1-6 النتائج

- 1- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن النفقات الجارية (Current Expenditures) لها أثر إيجابي وملحوس على المنافع الاجتماعية، مما يعزز جودة التقارير المالية والاستدامة المالية.
- 2- تأثير الإيرادات غير النفطية (Non-Oil Revenues) والعجز المالي (Deficit) كان ضعيفاً وغير دال إحصائياً، وذلك بسبب الترابط العالي بين المتغيرات (Multicollinearity) وبعض الملاحظات غير المعتادة (Outliers).
- 3- يبرز معيار IPSAS 42 كأداة فعّالة لتحسين الإفصاح عن المنافع الاجتماعية، حيث يوفر توثيقاً دقيقاً للالتزامات المالية والاجتماعية، مما يدعم الشفافية ويعزز الاستدامة المالية للقطاع العام.
- 4- النتائج تؤكد أن تطبيق المعيار لا يحسن فقط جودة الإفصاح المالي، بل يساهم أيضاً في قدرة صانعي القرار على التخطيط المالي المستدام واتخاذ قرارات مدروسة تعتمد على بيانات دقيقة وموثوقة.

### 2-6 التوصيات

- 1- تطبيق IPSAS 42 بشكل كامل ومنهجي في جميع المؤسسات الحكومية لضمان تسجيل المنافع الاجتماعية والإفصاح عنها بدقة.
- 2- مراجعة دورية للنفقات الجارية والإيرادات والعجز المالي لضمان أن السياسات المالية تدعم الاستدامة المالية وتعكس الالتزامات الاجتماعية الفعلية.
- 3- تدريب وتأهيل العاملين في القطاع المالي والمحاسبي على تطبيق المعايير الدولية للقطاع العام، وخاصة IPSAS 42، لضمان جودة وموثوقية التقارير المالية.
- 4- تعزيز الشفافية ومراجعة البيانات المالية لضمان دقة التحليلات والتقارير.
- 5- دعم آليات الرقابة الداخلية والخارجية ومراجعة البيانات المالية لضمان دقة المعلومات، ورفع مستوى الشفافية في الإفصاح واتخاذ القرار.

## الموافقة الأخلاقية

لاتنطبق على هذه الدراسة

## تضارب المصالح

لا يوجد اي تضارب مصالح مالية او غير مالية ذات صلة للافصاح عنها

## توفر البيانات

البيانات متوفرة لدى الباحث المراسل ومتوفرة عند الطلب لها

## بيانات التمويل

لم يتلق الباحثين أي دعم مالي او تمويل خارجي

## المصادر: References

- IPSASB. (2022). IPSAS 42 – Social Benefits. International Public Sector Accounting Standards Board. <https://www.ipsasb.org/publications/ipsas-42-social-benefits>
- IFAC. (2021). Enhancing Transparency through IPSAS. International Federation of Accountants. <https://www.ifac.org/knowledge-gateway/public-sector>
- Barth, M. E., & Schipper, K. (2008). Financial Reporting Transparency. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 23(2), 173–190. <https://doi.org/10.1177/0148558X0802300203>
- Cangiano, M., Curristine, T., & Lazare, M. (2013). Public Financial Management and Its Emerging Architecture. International Monetary Fund. <https://www.imf.org/en/Publications/Books/Issues/2016/12/31/Public-Financial-Management-and-Its-Emerging-Architecture-40510>
- IFAC. (2022). Public Sector Financial Management Transparency. <https://www.ifac.org/knowledge-gateway>
- Brusca, I., Caperchione, E., Cohen, S., & Manes-Rossi, F. (2021). Financial Sustainability and IPSAS Adoption in Europe. *International Journal of Public Administration*, 44(1), 90–104. <https://doi.org/10.1080/01900692.2019.1668412>
- IMF. (2023). Fiscal Monitor: Long-Term Fiscal Sustainability. International Monetary Fund. <https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/2023/04/11/fiscal-monitor-april-2023>
- iData. (2023). State Budget Iraq – Official Data. <https://www.iraqidata.com/ar/State-Budget>
- IMF International Monetary Fund. (2021). International Monetary Fund Annual Report 2021: Build Forward Better. <https://www.imf.org/en/Publications/AREB/Issues/2021/10/01/International-Monetary-Fund-Annual-Report-2021-50074>
- Deloitte. (2020). Globally Consistent ESG Reporting. <https://www.deloitte.com/global/en/about/people/social-responsibility/globally-consistent-esg-reporting.html>
- Ernst & Young. (2022). EY US transparency report 2022. EY. Retrieved from <https://www.ey.com/content/dam/ey-unified-site/ey-com/en-us/about-us/diversity-and-inclusiveness/documents/ey-us-transparency-report-2022.pdf>
- New Zealand Treasury. (2020). Overview of public sector PBE standards. The Treasury. Retrieved from <https://www.treasury.govt.nz/information-and-services/state-sector-leadership/guidance/reporting-financial/accounting-standards/transition-public-benefit-entity-pbe-standards/overview-public-sector-pbe-standards>
- XRB (External Reporting Board). (2013). Accounting standards framework: A multi-standards approach. External Reporting Board (XRB). Retrieved from <https://www.xrb.govt.nz/dmsdocument/3800>
- وزارة المالية العراقية <https://www.mof.gov.iq>
- OECD. (2025). Government at a Glance 2025: General government gross debt (Figure 16.9). OECD Publishing. Retrieved from [https://www.oecd.org/en/publications/2025/06/government-at-a-glance-2025\\_70e14c6c/full-report/general-government-gross-debt\\_d52f12cd.html](https://www.oecd.org/en/publications/2025/06/government-at-a-glance-2025_70e14c6c/full-report/general-government-gross-debt_d52f12cd.html)
- Barron, P., Azzimonti, L., et al. (2023). Social Sustainability Global Database 2.0: A social sustainability framework for assessing inclusion, resilience, cohesion and legitimacy. World Bank. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099032625111518666/pdf/P181074-55dd69f4-1492-4a69-b0f6-46b558ce4d81.pdf>
- IFAC / IPSASB. (2022). Advancing Public Sector Sustainability Reporting: Consultation Paper. <https://www.ifac.org/publications-resources/advancing-public-sector-sustainability-reporting-consultation-paper>
- IMF. (2022). Fiscal Monitor: Helping People Bounce Back – Fiscal Policy and Social Resilience. <https://www.imf.org/-/media/files/publications/fiscal-monitor/2022/october/english/ch1.pdf>
- UNDP. (2021). UN Sustainable Development Cooperation Framework 2021–2025. <https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2022-08/UN%20Sustainable%20Development%20Cooperation%20Framework%202021-2025.pdf>
- Adams, C. (2023). Public sector sustainability reporting: time to step it up. CIPFA, available at: [www.cipfa.org/protecting-place-and-planet/sustainability-reporting](http://www.cipfa.org/protecting-place-and-planet/sustainability-reporting) (accessed 7 October 2024). <https://www.environmental-auditing.org/media/dktxb5x/cipfa-report-sustainability-reporting-time-to-step-it-up-april-2023.pdf>